

اللجنة السياسية الخاصة
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

الرئيس المؤقت : السيد بيبولسونغرام (تايلند)

المحتويات

البند ٧٣ من جدول الأعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

UN LIBRARY

JAN 8 1992

UNISA COLLECTION

.../...

Distr. GENERAL
A/SPC/46/SR.28
23 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57645 ٢٨٩٥ش(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٧٣ من جدول الأعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/46/65 و A/46/282 و A/46/440 إلى 445 و A/46/521 و 522 ؛ و A/SPC/46/L.23 إلى 29) .

١ - السيد فضل محمود (باكستان) : قال إنه لاحظ بقلق بالغ قراءته للتقارير الثلاثة التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ، إن حالة الفلسطينيين والسكان العرب في الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل قد تدهورت . وقال ، والانتفاضة في عامها الرابع تعمل السلطات الإسرائيلية على تعزيز القوالب المؤسسية لتدابيرها القمعية ، سعيًا منها إلى إجهاد التطلعات المشروعة للفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب باللجوء المتزايد إلى استعمال القوة . وليست عمليات الاحتجاز والعقوبات الجماعية وفترات حظر التجول الطويلة وعمليات الطرد والقسر الاقتصادي إلا أمثلة قليلة للإهانات الكثيرة التي يتعرض لها الفلسطينيون والسكان العرب في الأراضي المحتلة .

٢ - وأضاف قائلاً إن مما يؤسف له للغاية أن السلطات الإسرائيلية تواصل انتهاكها للحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة وإزاحة السكان المحليين بإنشاء مستوطنات جديدة للمهاجرين اليهود . وقال إن محاولة إسرائيل تعديل التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة تشكل انتهاكا واضحا للالتزامات الدولية التي تعهدت بها بوصفها دولة طرفا في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، علما بأن انطباق هذه الاتفاقية على الأراضي المحتلة أمر أكدته المجتمع الدولي ولا يزال يؤكد . وأضاف أن باكستان تظم صوتها إلى المجتمع الدولي مطالبة بوضع حد لسياسة إسرائيل إنشاء مستوطنات جديدة واللجوء إلى العنف في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

٣ - ومضى يقول إنه لا يسعه في هذه الظروف إلا أن يأمل في نجاح "مؤتمر السلام في الشرق الأوسط" الذي افتتح مؤخرا في مدريد في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة . بيد أن الأمل لا يكفي لتحقيق تسوية سلمية شاملة للصراع الإسرائيلي العربي لقضية فلسطين . فلتحقيق ذلك يجب على إسرائيل أن تلتزم التزاما قويا بالتفاوض للتوصل إلى تسوية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، استنادا إلى مبدأ

(السيد فضل محمود ، باكستان)

الأرض مقابل السلام" . وأضاف أما القادة الفلسطينيون فقد اتخذوا من جانبهم بالفعل لقرار التاريخي بالسعي إلى حل يقوم على هذا الأساس .

- واسترسل قائلا إن هدف السلم والاستقرار في الشرق الأوسط لا ينبغي أن يظل هماً . بيد أنه لكي يتحول الهدف إلى واقع ، يجب على جميع الأطراف المعنية الالتزام سياسياً بالتوصل إلى نتائج عادلة وإيجابية . ومبادرة السلم الحالية هي بداية أعداء ، وعلى المجتمع الدولي أن يشجعها وعليه أن يقنع الأطراف المعنية بعدم تضييع هذه الفرصة غير العادية . وقال إن الأساس السليم للسلام الدائم في المنطقة لا يتحقق لا بالتوصل إلى تسوية عادلة شاملة للصراع العربي الإسرائيلي ولقضية فلسطين تقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ما فيها القدس ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها قبة في تقرير المصير وفي اختيار شكل الدولة .

- السيد بوسو سيرانو (إكوادور) : قال إن المسألة قيد النظر قد أخذت من كثرة بحرارها طابعاً روتينياً رغم أهميتها . فمنذ سنوات طويلة والقول يتكرر دون كلل أن نوح الشعب الفلسطيني وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة تتعرض للانتهاك بسبب أعمال العنف وتدمير المساكن والتهجير القسري للسكان وإغلاق المدارس المؤسسات التعليمية الأخرى والتمييز في إقامة العدالة ، وتوطين مستوطنين يهود يربيين جدد في الأراضي التي تحتلها إسرائيل ، أي باختصار بسبب الأعمال الكثيرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال وتتنافى مع اتفاقيات جنيف والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، وكذلك مع مجموعة كبيرة من قرارات بيانات مجلس الأمن وبالرغم من هذه المطالب وتكرارها ، فإن اللجنة السياسية الخاصة بطلب في كل مرة برفض الحكومة الإسرائيلية التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية لتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ، وتظفر تلك اللجنة إلى وضع تقاريرها من واقع تقصّات غير مباشرة .

- وأضاف قائلا إن سنة تلو الأخرى وجميع الوفود التي تطلع على التقارير وتشارك المناقشات المتعلقة بالمسألة ، تقترح طرقاً مماثلة لحل المشكلة ، أو على الأقل تخفيف من حدة الحالة الخطيرة للفلسطينيين . ويشار بصورة تقليدية ومطردة إلى تهديد السلام الدولي في الشرق الأوسط ، واستعادة الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ ، وإيقاف إنشاء مستوطنات جديدة لليهود الأوربيين في الأراضي المحتلة ،

(السيد بوسو سيرانو ، إكوادور)

والقضاء على الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في طرد القادة الفلسطينيين ، واحترام الحكومة الإسرائيلية لأبسط الحقوق والضمانات الفردية مثل التعليم ، والصحة والسكن ، وما إلى ذلك . وتشدد جميع القرارات المتخذة على الضرورة المطلقة لقيام إسرائيل بوضع حد نهائي لممارساتها القمعية ولما تفرضه من عقوبات جماعية وجزاءات اقتصادية ، وتطلب منها أن تحترم حرية التنقل والدين والاجتماع للسكان الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة . وبغض الشكل المطرد تبقى القرارات المتخذة بشأن المسألة حبيسة على ورق .

٧ - واسترسل قائلاً إننا نشهد هذا العام حدثاً جديداً : مؤتمر السلام المعقود في مدريد ، واللقاءات المباشرة التي يعقدها اليهود والعرب بهذه المناسبة . وبالرغم من أن تصريحات المعنيين لا تبعث على كثير من الأمل ، فإن ذلك يعتبر خروجاً هاماً من حالة الشلل المزمن الذي كان يحول دون حدوث أي تطور .

٨ - وأردف قائلاً إن وفد إكوادور يود ، إلى جانب هذه الانتقادات ، أن يقدم بعض الاقتراحات العملية وأن يحدد طرقاً عملية لتسوية حالة الفلسطينيين البالغة الصعوبة ، حتى يمكن القضاء على الممارسات القمعية التي يتعرضون لها والسماح لهم بالعيش والازدهار في سلم على أرضهم ، ولكي يتمكنوا من ممارسة حقوقهم وحررياتهم الأساسية بدلاً من الاعتماد على النية الطيبة أو السيئة لسلطات الاحتلال . وعلاوة على ذلك ، تود إكوادور أن تقترح تدابير ملموسة حتى لا يظل اللاجئون لاجئين ولكي تصبح الأراضي التي تحتلها إسرائيل أرضاً تخضع لولاية وطنية فلسطينية ، وهو أمر مشروع يتطلعون إليه .

٩ - وأضاف قائلاً ولكن إكوادور ليست في وضع يسمح لها بالتصرف على النحو الذي تود ، وعليها أن تكتفي ، مثلها في ذلك مثل الكثير من بلدان العالم الثالث الأخرى ، بدور المتفرج . ولما كانت الإرادة السياسية الضرورية لا تتوفر لدى أولئك الذين بيدهم إمكانية التسوية الحقيقية للمشكلة ، فلا خيار أمام بلدان العالم الثالث هذه سوى أن تبني تضامناً وشيقاً مع القضية الفلسطينية وتواصل منحها تأييدها المتواضع داخل اللجنة السياسية الخاصة ، وتكتفي بشجب نظام يكيل بكيلين ومعياريين يسير عليه من بيدهم الأمور في أعمال المنظمة عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات فعالة وملموسة بشأن مسائل لا تهمهم من الناحية السياسية ، في حين أنهم يتصرفون في ظروف أخرى بسرعة وفعالية تدهش المجتمع الدولي .

(السيد بوسو سيرانو ، إكوادور)

١٠ - ومضى يقول إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ستحل بالتوصل إلى سلم عادل ومستقر ودائم في منطقة الشرق الأوسط ، عندما يكون باستطاعة كل بلدان المنطقة العيش في انسجام وعندما تتوقف عن تشجيع مواقفها المتطرفة القوى الخارجة عن المنطقة التي لا يشغلها سوى تحقيق مصالحها الخاصة . ويبشر مؤتمر مدريد واللقاءات المباشرة بين العرب واليهود ببصيص من الأمل ، ولذلك يحيي الوفد الاكوادوري هذا المؤتمر ، كما سيحيي أية وسيلة أو آلية أخرى لإجراء تسوية قائمة على التفاوض .

١١ - السيد السويدي (الإمارات العربية المتحدة) : أشار إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية فأدان القهر الذي يلاقيه السكان العرب في الأراضي المحتلة : المذابح والتعذيب والتشريد وهدم المنازل وإغلاق المدارس وحظر التجول الطويل الأمد وتقييد حرية الحركة والعقوبات الجماعية والاعتقال التعسفي والجماعي ، وما إلى ذلك . وعلاوة على ذلك ، فإن إسرائيل ، السلطة المحتلة ، ماضية في سياستها في فرض الأمر الواقع وتسعى من خلال إسكان المهاجرين اليهود في مستوطنات جديدة إلى تغيير التكوين الديموغرافي والوضع القانوني في الأراضي المحتلة . ومؤخراً جداً قامت الشرطة الإسرائيلية باقتحام مبنى المحكمة الشرعية في القدس واستولت على وقفيات فلسطينية منذ ٥٠٠ عام وعلى وثائق عن تاريخ القدس . وبالرغم من كل ذلك ، فستدخل الانتفاضة بعد وقت قصير عامها الخامس ، مبرهنة بذلك على تمسك الشعب الفلسطيني بحقه في الحرية وفي إقامة دولة فلسطينية على إقليمها الوطني .

١٢ - وأضاف قائلاً إن ولاية اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات تستند إلى موكود دولية عديدة ، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . غير أن إسرائيل لا تكف عن انتهاك جميع هذه الموكود وكذلك جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وأكثر من ذلك فهي تذهب إلى القول بأن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على الأراضي العربية المحتلة . كذلك فإن المجتمع العالمي نفسه مطالب بأن يلزم إسرائيل بالالتزام بجميع هذه الموكود وبجميع قرارات المنظمة ، وبالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، لكي يتاح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال . واختتم كلمته قائلاً إن هذه هي الشروط الأساسية لإقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

١٣ - السيد المايدي (اليمن) : أشار إلى قرار اللجنة الخاصة وإلى تقرير المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان "بتسلم" وإلى مقالة للسيد نورمان فينكلشتاين نشرت في عدد آب/أغسطس ١٩٩١ من مجلة "Monthly Review" وكلها تبين الاعمال الوحشية التي ترتكبها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان العربية السورية ، وخاصة هدم البيوت والاعتقالات التعسفية والتعذيب وحظر التجول لفترات طويلة ، مخالفة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة . وأدان أيضا انتهاك إسرائيل لحق التعبير والدين ، وقال إن الشرطة الإسرائيلية قامت باقتحام المحكمة الإسلامية في القدس في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ونهبت الملفات الخاصة بالأوقاف الإسلامية . وقال المتكلم إنه يطلب إلى المجتمع الدولي ، في هذا السياق ، إرغام إسرائيل على إعادة هذه الملفات والكف عن مثل هذه الممارسات التي تهدف أساسا إلى طمس الهوية الفلسطينية .

١٤ - وأشار السيد المايدي إلى مقالة نشرت في مجلة "The Nation" في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ فقال إن إسرائيل تواصل سرقة المياه ونزع ملكية الأراضي وإقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة . وذكر المتكلم أن ضم القدس والتدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها إسرائيل في الجولان العربية السورية غير قانونية على الاطلاق وشدد على أن السلام في منطقة الشرق الاوسط مستحيل المنال ما لم تمثل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولاحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وما لم تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الوقت نفسه ، لا يمكن أن يؤخذ النظام الدولي الجديد مأخذ الجد إلا إذا تم التعامل مع إسرائيل كسائر الدول التي تنتهك القوانين والاعراف الدولية .

١٥ - السيد ياردن (اسرائيل) : قال إن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة دأبت على انهاء تقريرها ، منذ ٢٣ سنة ، بأن الحكومة الاسرائيلية تواصل تجاهل طلبات التعاون التي توجه لها . وقال إن السبب في عدم وجود هذا التعاون بديهي : فالتقرير لا يصف بموضوعية الحالة في الأراضي التي تديرها اسرائيل .

١٦ - ومضى يقول إنه لا يفيد بشئ تكرار الحجج ، وهي معروفة جيدا وواردة في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة ، وقدمت إلى اللجنة السياسية الخاصة في السنة الماضية

(السيد ياردن ، اسرائيل)

وجميع السنوات السابقة . وبدلا من تبادل الاتهامات والالتهامات المضادة والتشبيث بمواقف الماضي ، يجدر بنا ان ننظر الى المستقبل . فالقرارات المتخذة في السنوات السابقة - التي لا يقبلها الوفد الاسرائيلي - لم تنجح في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الاراضي التي تديرها اسرائيل . وإذا تمسك كل طرف بمواقفه فلن يتغير الوضع مطلقا .

١٧ - واسترسل قائلا إن هذا هو السبب الذي من أجله يناشد ممثل اسرائيل العرب الفلسطينيين أن يترجعوا عن العنف والارهاب ، وأن يستخدموا الجامعات الموجودة في الاراضي الخاضعة للإدارة ، والتي اقيمت بفضل اسرائيل ، في الدراسة لا لارتكاب أعمال الشغب والعنف ، ويطلب من أولياء الأمور والمعلمين ألا يعرضوا أطفالهم للخطر بإرسالهم لالقاء القنابل والحجارة على الجنود والمدنيين . وقال إنه يطلب أيضا من أعضاء اللجنة السياسية الخاصة التوقف عن ذكر أقوال متحيزة تنطوي على إشارة لا تغيد إلا في مفاصلة الشقاق بين الأطراف وجعل التوصل الى تسوية بطريق التفاوض أمرا أكثر صعوبة .

١٨ - وأردف قائلا إن حل المشكلة لا يكمن في التقارير والقرارات ، ولكن في التوصل الى تسوية سياسية عادلة ودائمة . ثم قال إن مؤتمر السلام الذي بدأ في نهاية الشهر الماضي في مدريد يبعث عند الجميع أملا في المستقبل ، وإن اسرائيل تدخل هذه المفاوضات بأصدق النوايا وبآمال كبيرة .

١٩ - وقال في ختام كلمته إن الحكومة الاسرائيلية واثقة من أن الشرق الاوسط يستطيع بالسلام أن يصبح مركزا للابداع الثقافي والروحي والعلمي والتقني . فالسلام سيقودنا الى فترة من التقدم الاقتصادي الهائل مما يمكن معه وضع حد للبؤس والجوع والامية وسيضع الشرق الاوسط - مهد الحضارة نفسها - على طريق حقبة جديدة من الجهود والانجازات العظيمة - فيجعله باختمار جنة حقيقية .

٢٠ - السيد قدرت (العراق) : لاحظ أن التقرير الذي تقدمه كل عام منذ ٢٣ سنة اللجنة السياسية الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة يبين مجددا إن اسرائيل مصرة على تنفيذ مخططاتها في الاراضي العربية المحتلة ، أي الى إفراغ هذه الاراضي من سكانها الاصليين باللجوء الى تدابير قمعية وارهابية . إن عناد الكيان

(السيد قدرت ، العراق)

الصهيوني ورفضه التخلي عن الأراضي التي يحتلها وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشكل عاجل كبيراً لتحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية .

٢١ - ومضى يقول إن من الواضح أن الفكر الصهيوني فكر توسعي النزعة ، كما جاء على لسان القادة الصهاينة أنفسهم . وهكذا . فقد صرح السيد شامير في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، إن حدود إسرائيل ، بما في ذلك الأرض العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ تعتبر الحد الأدنى الأساس لإسرائيل . كما أعلن أمام البرلمان الأوروبي أن الذي يتصور أن إسرائيل تدخل مؤتمر السلام لتسحب عن المناطق فهو واهم لأنه لا يوجد احتلال ، وإن هذه هي أرض إسرائيل . وصرح أحد قادة المعارضة الإسرائيلية بأن ثلثي المساكن التي ستشيدها إسرائيل في عام ١٩٩٢ ستكون في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية . وأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستخدم مختلف أساليب القمع الممكنة لتهويد الأراضي المحتلة بطرد السكان الفلسطينيين وإقامة المستوطنات . والقادة الصهاينة أنفسهم يعترفون بذلك ، فقال أبا اييبان إن إسرائيل تقمع الفلسطينيين واعترف موشي ديان بأن الصهاينة قدّموا إلى بلد كان يقطنها العرب بالفعل وأنهم يعملون على إقامة دولة عبرية وتشيد قرى يهودية مكان القرى العربية .

٢٢ - واسترسل قائلاً إن إسرائيل احتقرت القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ، سواء كان الأمر يتعلق بسياساتها في استمرار احتلال الأراضي أو بحدث محدد ، مثل المجزرة التي وقعت في الحرم الشريف عام ١٩٩٠ . وقد ذكرت إسرائيل ، علاوة على ذلك ، أنها لن تغير سياساتها . وهكذا ، فقد صرح السيد شامير مؤخراً في الوقت الذي ينادي فيه بالسلام ، بأن الجولان السوري المحتل لن يخضع لآلية مفاوضات بحجة أن الجولان لبنة أساسية في الأمن الإسرائيلي ، وطالب بالتالي بزيادة بناء المستوطنات هناك . ومؤخراً جداً أيضاً ، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، ارتكبت الشرطة الإسرائيلية عملاً بربرياً عندما اقتحمت محكمة القدس الشرعية وسرقت كميات كبيرة من الوثائق التاريخية للقدس يرجع تاريخها إلى أكثر من ٥٠٠ سنة .

٢٣ - وقال إنه بالرغم من ذلك كله ، فإن المجتمع الدولي لم يتخذ أية تدابير لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة . والواقع أنه بالرغم من أن تقرير اللجنة الخاصة والتقارير الأخرى التي تضعها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في هذه القضية ، تكشف الممارسات اللاإنسانية واللاأخلاقية للكيان الصهيوني إزاء الشعب الفلسطيني العربي ،

(السيد قدرت ، العراق)

الذي يعيش منذ فترة طويلة تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، لم تتخذ أية تدابير لمنع اسرائيل من طرد الشعب الفلسطيني من الاراضي المحتلة ، ولحملها على احترام حقوق الانسان في هذه الاراضي ، ولالزامها بالكف عن قتل المدنيين وهدم المنازل واجبار سكانها على الفرار ، كما هي الحالة في جنوب لبنان . وقد تفقد المنظمة بذلك كل مصداقية لها .

٢٤ - وفي ختام كلمته قال إن العراق يؤيد فكرة عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة فسي اتفاقية جنيف الرابعة ، ومناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها بموجب الاتفاقية لتوسيع امكانات التعاون الدولي ونطاق الاتفاقية .

٢٥ - السيد شودوري (بنغلاديش) : تكلم باسم مقدمي مشروع القرار A/SPC/46/L.23 فقال إن مقدمي المشروع قد اتفقوا على اضافة فقرتين جديدتين الى منطوق مشروع القرار بعد الفقرة ٢٤ . وتنص الفقرة ٢٥ الجديدة على مايلي :

٢٥" - تدين الهجوم الاسرائيلي الاخير على المحكمة الاسلامية الشرعية في القدس المحتلة يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عندما استولت السلطات الاسرائيلية على وثائق وأوراق هامة منها ؛

أما الفقرة ٢٦ الجديدة فتتضمن على مايلي :

٢٦" - تطالب بأن تقوم اسرائيل فوراً ، وهي السلطة القائمة بالاحتلال ، بإعادة جميع الوثائق والأوراق التي استولت عليها من المحكمة الاسلامية الشرعية في القدس المحتلة الى مسؤولي المحكمة المذكورة ؛

ويعاد ترقيم الفقرات اللاحقة تبعاً لذلك .

٢٦ - الرئيس : أحاط اللجنة علماً بأن نص هاتين الفقرتين سيظهر في صيغة منقحة لمشروع القرار المذكور أعلاه (A/SPC/46/L.23/Rev.1) .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠